TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/39(1)/SC.I/L.1
30 September 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الأول
جنيف ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

المقرر: السيد إ. م. ماناكين (الاتحاد الروسي)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١-٣١	٣
أولا -	السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي: القضايا المتعلقة بالاليات الوطنية الشفافة في سياق مكافحة الحمائية (البند ٦ من جدول الأعمال)	١ - ٩	٣

مقدمـــة

'١' قرر مجلس التجارة والتنمية ، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٨٠٧ ، المعقـــودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، إنشاء لجنة جامعة للدورة (اللجنة الأولى للدورة) للنظـــر في بندي جدول الأعمال التاليين وتقديم تقرير بشأنهما:

- الطرق المؤدية إلى التنمية: أداء المؤسسات العامة ومشاكلها وإصلاحها (البند ٤ من جدول الأعمال) ؛
- السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي: القضايا المتعلقة بالآليات الوطنية الشفافة في سياق مكافحة الحمائية (البند ٦ من جدول الأعمال) .

'٢' وفي الجلستين الأولى والأولى المستأنفة المعقودتين يومي ٢٨ و٢٩ أيلـــول/ سبتمبر ١٩٩٢ ، انتخبت اللجنة الأولى للدورة السيد هوغو كوبيوس (شيلي) رئيسا لهـــا ، والسيد إ. م. ماناكين (الاتحاد الروسي) نائبا للرئيس ومقررا لها .

'٣' وأثناء الجزء الأول من الدورة التاسعة والثلاثين ، عقدت اللجنة الأولـــى للدورة ... جلسة رسمية و ... جلسة غير رسمية .

الفصل الأول

السياسات التجارية والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي: القضايا المتعلقة بالاليات الوطنية الشفافة في سياق مكافحة الحمائية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

١- للنظر في هذا البند ، عُرضت على اللجنة الأولى للدورة الوثيقتان التاليتان: "السياسات التجارية ، والتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي: القضايا المتعلقة بالاليات الوطنية الشفافة في سياق مكافحة الحمائية" - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/39(1)/3) ؛
"تقرير عن تقييم الحماية على نطاق الاقتصاد" (UNCTAD/ITP/77) .

٢- شدد مدير ومنسق برامج التجارة الدولية ، في عرضه لهذا البند ، على أن المداولات التي دارت بشأن مسألة الاليات الشفافة تتسق تماما مع النهج المتتابع الذي دعا إليه التزام كرتاخينا . وذكر على وجه الخصوص أن الحاجة إلى تحقيق أو تعزيز شفافية محلية في وضع السياسات المتعلقة بالتجارة تحظى الآن باعتراف واسع النطاق وتدعمها استقصاءات وتحليلات موسعة . وقال إن الوثيقة المعروضة على المجلس (TD/B/39(1)/3) تصف مجموعة المسائل المتعلقة بالليات الشفافية الوطنية وتلخص الأعمال التحليلية التي أنجزت حتى الآن . ولا شك في أن الوقت قد حان لإجراء مشاورات حكومية دولية بشأن هذه المسألة ، يمكن أن تؤدي إلى استخلاص النتائج وإلى تقديم توصيات ممكنة للعمل .

٣- وقال إن التجربة تبيّن أن هناك سياسات تجارية حمائية كثيرة أخذت تنتهجها حكومات وطنية استجابة للضغوط السياسية التي تمارسها جماعات المصالح الخاصة . وإن السياسات المترتبة على ذلك تنزع إلى إفادة الشركات والعمال في الصناعة التي تتمتع بالحماية لكنها تضر بالمستهلكين وبالصناعات الموجهة إلى الاستهلاك ، وبالاقتصاد ككل . والمطلوب هو إدماج مصالح جميع الأطراف في عملية وضع السياسات حتى يتسنى للخاسرين المحتملين ممارسة تأثير موازن محلي في مواجهة الحمائية . وسيشجع نهج كهذا "السياسات المعتمدة على المعرفة" والنقاش العام الواعي . ولضمان الشفافية في أي نقاش عام يتناول السياسة التجارية ، يجب أن يكون الجمهور العام على علم بمبادرات السياسة التجارية الوشيكة ، وآثارها المحتملة على كل من الخاسرين والمستفيدين ، وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد . أما المسؤولية عن هذا الأمر فيمكن أن تضطلع بها على أفضل وجه "وكالة للشفافية" . وستكون وكالات الشفافية مفيدة أيضا للبلدان التي تمر بمرحلة إصلاح اقتصادي . وإسهام الجمهور في عملية اتخاذ القرارات

مهم ، إلى جانب تفهم الجمهور العام لنتيجة الإصلاح المحتملة . ويجب تفهم التكاليف المحتمل ظهورها أثناء الإصلاح بغية الحصول على مساندة عامة للعملية . فبدون تفهم الجمهور ، قد ينعكس مسار الإصلاحات قبل إمكان تحقيق أي فوائد . وحتى تصبح وكالة للشفافية فعالة: يجب أن تكون بمنأى عن الضغوط السياسية ؛ ويتعين ألا تكون لها سلطة وضع سياسات ؛ وينبغي أن تكون إجراءاتها معلنة للجمهور ؛ وينبغي أن تكون مسؤولة باستمرار عن دراسة آثار السياسة التجارية على مستوى الاقتصاد ؛ ويجب نشر تحليلاتها ومشورتها في مجال السياسات للجمهور .

٤- ويدعو التزام كرتاخينا أمانة الأونكتاد إلى تقديم المساعدات التقنية إلى البلدان المهتمة بإنشاء آليات للشفافية . والواقع إن هناك عددا من البلدان النامية يرغب في إنشاء وكالات للشفافية أو في تحسين وكالات الشفافية لديه وسيرحب بالتعاون التقني في هذا الصدد . كما أظهرت بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اهتماما بهذه الآليات . ويمكن أن يساعد التعاون التقني على بناء المؤسسات وأن يوفر التدريب على تطبيق أدوات التحليل الاقتصادية الملائمة . وأمانة الأونكتاد على استعداد لمساعدة البلدان المهتمة بالأمر بتقديم التعاون التقني في هذا المجال الهام ، وذلك بالاستعانة بموارد من خارج الميزانية . وحصول الأونكتاد على دعم من البلدان المانحة سيمكّنه من بدء هذا النشاط . كما أن باستطاعة الحكومات التي تمتلك بالفعل آليات للشفافية أو مؤسسات مماثلة أن تقدم إسهاما كبيرا بتوفير التدريب اللازم للموظفين في عواصمها .

٥- وأشار المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (الهند) إلى أن الفقرة ١٠٥(٤) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع قد حثت بشدة الحكومات على أن تبحث كجزء من جهودها لمكافحة الحمائية ، إنشاء آليات شفافة على المستوى الوطني . وفي الأونكتاد الثامن ، نصت الفقرة ٢٥ من التزام كرتاخينا على أنه لم يتسن سوى لعدد محدود من البلدان النامية تحقيق زيادة ملموسة في الصادرات . ومن ثم ، ما زالت الضغوط الحمائية وإجراءات السياسات المتخذة من جانب واحد تشكل خطرا على أداء نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف ، مما يضر على وجه الخصوص بالمصالح التصديرية للبلدان النامية . وأكدت الفقرة ١٣٢ من الالتزام نفسه ، من جديد ، الفقرة ١٠٥(٤) من الوثيقة الختامية . ولذلك ، تدور المسألة المطروحة على المجلس حول كيفية تنفيذ الالتزامات والقرارات التي صدرت في الماضي بما يكفل تحسين وضع التجارة العالمية الراهن وإرضاء الجميع بدرجة أكبر . وخلال السنوات العشر الماضية ، شرع عدد كبير من البلدان النامية في تنفيذ برامج طموحة لتحقيق تغييرات هيكلية واسعة النطاق في اقتصاداتها . وتتصل هذه التغييرات بإلغاء الضوابط التنظيمية ، وتحرير التجارة ، وتشجيع الاستثمار والتدفقات الأجنبية ، وإصلاح القطاع العام والأسواق النقدية

والمالية . والواقع إن إعادة الهيكلة تشمل مجمل البنية الأساسية الداعمة للاقتصاد . وكما هو متوقع ، فإن هذه الإصلاحات لم تطبق بدون تكلفة اجتماعية وسياسية . غير أن البلدان النامية ترى أن التغييرات ستؤدي في نهاية الأمر ، رغم هذه التكاليف ، إلى تحسن في نوعية الحياة بمجرد انتهاء عملية التكيف وإعادة الهيكلة بنجاح . ووجود بيئة دولية ملائمة ، سيؤدي ليس فقط إلى تيسير عملية الانتقال وإنما أيضا إلى القضاء على إمكانية الرجوع عن السياسات المساعدة على تكامل الاقتصاد العالمي .

٦- وأضاف أن عملية الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية تحدث في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي من أشد ركود شهده منذ الحرب العالمية الثانية . ونتيجة لذلك ، أصبح الطلب على منتجات البلدان النامية ضعيفا بصورة عامة ، لكن هذا الاتجاه قد اشتد بسبب تشكيلة الحواجز غير التعريفية التي فرضتها البلدان المتقدمة . وعلى عكس ذلك ، ساعدت عملية التحرير في البلدان النامية ، في الواقع ، على تحسين ظروف السوق للسلع المصنعة الواردة من البلدان المتقدمة .

٧- وقال إن إنشاء آليات وطنية للشفافية وتحسين الآليات الموجودة بالفعل ضروريان لتجنب النزعات الحمائية التي تحول دون تحرير التجارة . وأسباب اللجوء إلى الحمائية معروفة جيدا ؛ وقد وردت التفاصيل بإسهاب في تقرير الأونكتاد المعروض على المجلس . ويكفي القول بأن على الحكومات أن تجمع قوة سياسية داخلية كافية لرفض منح الحماية للقطاعات المفتقرة إلى الكفاءة أو إلى القدرة على المنافسة . وينبغي أن تتاح فرص الوصول بمزيد من الحرية إلى الأسواق لصادرات البلدان النامية ، وخصوصا في القطاعات التي تتمتع فيها بقوة تنافسية في مجال الصناعة التحويلية ، أو التي تتمتع فيها بميزة بسبب كثافة العمالة ، أو المهارات الخاصة ، أو الموقع ، أو الظروف المناخية . وبغية تحقيق ذلك ، سيكون وجود وكالات للشفافية ، على غرار ما هو مقترح في الوثيقة TD/B/39(1)/3 ، موضع ترحيب شديد .

٨- وطبقا للتتابع الموصى باتباعه في الفقرة ٥١ من التزام كرتاخينا ، حُددت المشكلة المتعلقة بالسياسات والممارسات الحمائية وأجريت دراسات تحليلية . وقد حان الوقت لبدء حوار يؤدي إلى التزامات قابلة للتنفيذ . وسيساعد إنشاء آليات للشفافية متفق عليها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء على التقدم نحو تحرير التجارة . وستتيح توعية الرأي العام وتشبيط تأثير جماعات الضغط الممثلة لمصالح مكتسبة راسخة القضاء على التحيز لصالح الصناعات غير القادرة على المنافسة والصناعات التي تلتمس الحماية . وسيشجع ذلك الحكومات على أن تكون أكثر جرأة في جهودها الإصلاحية ، نظرا لأن الدراسات التحليلية غير المتحيزة التي ستجريها وكالات

الشفافية ستدعم مساعيها . وينبغي أن تحلل دراسات الشفافية السلسلة الكاملة للتدابير المحلية التي تؤثر في التجارة ، بما في ذلك إجراءات مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم . وستشكل السمات الست المحددة في الفقرة ٦٤ من الوثيقة TD/B/39(1)/3 أساسا جيدا للبداية .

٩- وبإيجاز ، أشار إلى أن آليات الشفافية يمكن أن تكون أدوات فعالة لمكافحة الحمائية في جميع البلدان . ففي البلدان النامية التي تمر بمرحلة إصلاح ، يمكن لوكالات الشفافية أن تقدم إسهاما قيّما في صياغة السياسات المؤدية إلى تغييرات فعالة في الاقتصاد . أما في البلدان المتقدمة ، فيمكن لهذه الوكالات أن تشجع السياسات التي تخدم على خير وجه مصلحة الاقتصاد ككل ، بدلا من محاباة جماعات المصالح الخاصة . وسيكون من المفيد أن تستطيع وكالات الشفافية أيضا تحديد تكلفة الحماية أو فائدتها بالنسبة إلى شريك في التجارة . وعملا بالتزام كرتاخينا ، يجب على الأونكتاد تشجيع إنشاء آليات للشفافية في البلدان المهتمة بذلك ، عن طريق تقديم المساعدات التقنية التي تشتمل على توفير معلومات عن فوائد وكالات الشفافية ، والمساعدة على إنشاء البنية الأساسية اللازمة . وبغية تحقيق ذلك ، ينبغي تعزيز دور الأونكتاد .

- - - - -